



ماستر التدير السياسي والإداري  
M.C.ØEQ | ØUØAN: .ØØ+J A :ΣØØ:R:Ø  
Master Gestion Politique et Administrative



Revue d'Études Économiques et Juridiques



الجمعية المغربية لحقوق الإنسان  
M.C.A.A.ØØ+ ØEYØ.ØØ+ ØKØØØØ ØØØØ  
Organisation Marocaine des Droits Humains

CERAP

مركز الدراسات والأبحاث حول الإدارة العمومية  
M.C.ØØ Ø+YØØØØØ Ø+ØØØØØØ ØØ ØEØØØØØØ+ Ø+ØØØØØØ  
Centre d'Études et de Recherches sur l'Administration Publique



الكلية متعددة التخصصات الناهور  
+ØØØØØØØØ Ø+Ø+ØØØØØØØØ ØØØØØØØØ  
Faculté Pluridisciplinaire de Nador

**تنظم شعبة القانون العام  
بشراكة مع مركز الدراسات والأبحاث حول الإدارة العمومية  
وبتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وغرفة الصناعة  
التقليدية جهة الشرق وماستر التدير السياسي والإداري  
ندوة وطنية في موضوع :**

**المسألة  
الاجتماعية  
بالمغرب**

يوم الخميس 28 نونبر 2024



ابتداءً من الساعة 09.00 صباحاً



بقاعة الندوات بالكلية



## أرضية الندوة

تعتبر الحماية الاجتماعية مقياسا لتقدم المجتمعات ومؤشرا على تماسكه السياسي والاجتماعي. فجميع البلدان المتقدمة في العالم هي متقدمة اجتماعيا وتطبق نظام الرعاية الاجتماعية بدرجات متفاوتة. فالتقدم الاقتصادي والسياسي أضحى مقرونا بالتقدم الاجتماعي رافعة للتنمية الاقتصادية وضمانا للاستقرار السياسي، ومؤشرا على جودة العيش وكرامة المواطن.

فمؤشرات التنمية الاقتصادية لم تعد تقاس بما هو اقتصادي صرف (نسبة نمو الناتج الداخلي الخام)، وانما أيضا بنسبة نمو الرأسمال البشري والوضعية الاجتماعية، وعلى الفاعلين السياسيين والاقتصاديين البحث عن السياسات العمومية الكفيلة بتحقيق التنمية الاجتماعية والرخاء الاقتصادي.

ويشهد المغرب اليوم بداية الاستثمار في المجال الاجتماعي، وبداية تأسيس دولة اجتماعية أو نحو الطريق إليها. فالمراتب المتأخرة التي يحتلها المغرب على مستوى التنمية البشرية يحتم ضرورة الاهتمام بالمسألة الاجتماعية، لأنها لم تحظى بالاهتمام المطلوب من قبل السياسات العمومية المختلفة. وما قدمه المغرب من إجراءات ومبادرات مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وعدة برامج، لم يكن كافيا لإزالة الفوارق الاجتماعية الصارخة وهشاشة الوضع الاجتماعي. ولازال الوضع ينذر بالاحتقان. وقد بينت أزمة جائحة كورونا منذ 2019 هشاشة الوضع الاجتماعي خاصة وضرورة التدخل السريع للحد من تدهور معيشة الساكنة واندثار الطبقة الوسطى وازدياد تدهور الطبقات الهشة والفقيرة. وتبعاً لهذا، فإن القرار الملكي العام بتعميم الحماية الاجتماعية، يعتبر خطوة إستراتيجية كبرى، من شأن النجاح فيها تحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات.

وتروم هذه الندوة مساءلة الفاعلين الاجتماعيين والحكوميين حول السبل الكفيلة لتحقيق هذا المشروع الضخم الطموح والضروري. والاكراهات الحالية، وطبيعة النموذج الذي تريد تطبيقه، والمؤسسات الناجعة الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

## تناقش الندوة محاور على سبيل المثال وليس الحصر:

- نظرية الدولة الاجتماعية
- السياسات العمومية الاجتماعية
- المقاربة الاقتصادية للمسألة الاجتماعية.
- تمويل الحماية الاجتماعية.
- النموذج التنموي والدولة الاجتماعية.
- العدالة الاجتماعية في الإسلام: مقاربة روحية وتاريخية.
- الدعم الاجتماعي المباشر ودعم السكن وإكراهات التطبيق.
- النماذج الاجتماعية في العالم الغربي والعالم العربي.

➤ تاريخ انعقاد الندوة: 28 نونبر 2024.

➤ المرجو إرسال ملخص الورقة في أقل من صفحة قبل يوم الاثنين 26 أكتوبر

2024 على الايميل التالي:

[o.benelmostafa@ump.ac.ma](mailto:o.benelmostafa@ump.ac.ma)

[okac66@yahoo.fr](mailto:okac66@yahoo.fr)

تتعهد شعبة القانون العام وإدارة مجلة دراسات اقتصادية وقانونية التابعة للكلية وبدعم من رئاسة جامعة محمد الأول بنشر الأوراق البحثية الكاملة في إطار كتاب جماعي يحمل ترقیما دولیا بعد أن تخضع للتحكيم العلمي. على أن يرسل المشاركون بحوثهم كاملة قبل بداية الندوة بأسبوع، أي يوم الخميس 21 نونبر 2024 على الايميل المشار إليه سلفا.

تنسيق أشغال الندوة:

ذ. عكاشة بن المصطفى

أعضاء اللجنة العلمية :

ذ. جمال الطاهري	ذ. عكاشة بن المصطفى
ذ. بنيونس المرزوقي	ذ. عبد الرحيم العلام
ذ. المصطفى قريشي	ذ. محمد الرضواني

ذ. أحمد بودراع	ذ. محمد جلطي
ذ. محمد الغلبزوري	ذ. يوسف عنتار
ذ. أحمد خرطة	ذ. عبد الرحيم السني
ذ. مصطفى بن شريف	ذ. محمد أبركان
ذ. أحمد أعراب	ذ. عبد الوهاب الفيلاي
ذة. عزيزة الغوداني	ذ. عبد العزيز أقلالوش
ذ. محمد ملاح	ذة. زهيرة الادريسي
ذ. عثمان الزباني	ذ. معتمد أزواغ
ذ. الميلود بوطريكي	ذة. أحلام محراث
ذ. عبد الله حمدوني	ذ. نجيم أهتوت
ذ. الحسن الملكي	ذ. عبد الحفيظ ماموح
ذ. يوسف أشلحي	ذ. عبد اللطيف تلوان
ذ. عادل الغنوبي	ذ. المصطفى الغشام الشعبي

### أعضاء اللجنة التنظيمية:

ذ. علي أزديموسى	ذ. محمد أبوسلامة
ذ. عكاشة بن المصطفى	ذ. المصطفى قريشي
ذ. يوسف عنتار	ذ. محمد ملاح
ذ. الجلطي محمد	ذ. محمد الرضواني
ذ. محمد أبركان	ذ. عادل الغنوبي
ذ. الغلبزوري محمد	ذ. أحمد أعراب
ذة. زهيرة الادريسي	ذة. عزيزة الغوداني
عزوز بولكدور	فارس الباكوري
أحمد حيتول	د. آمال والشرف

نهيلة إصلاح	سناء كوراري
أسماء الخرواع	هشام أمحرار
أسماء حيال	هناء الفيزازي
حاجب مبارك	سهام الإدريسي
عمر أوصوفي	هشام عمراوي

## La plateforme

La protection sociale est un moyen efficace pour mesurer le progrès d'une société et un indicateur de sa cohésion politique et sociale. Tous les pays développés du monde sont socialement avancés et appliquent un système de protection sociale à des degrés divers. Le progrès économique et politique est devenu lié au progrès social qui devient un levier de développement économique, un gage de stabilité politique et un indicateur de la qualité de vie et de la dignité du citoyen.

Les indicateurs de développement économique ne se mesurent pas uniquement en terme économique (le taux de croissance du produit intérieur brut), mais aussi par le taux de croissance du capital humain et du statut social.

Aujourd'hui, le Maroc commence à investir dans le domaine social en misant en place un État social. Le retard qu'occupe le Maroc en matière de développement humain nécessite de prêter attention à la question sociale, car elle n'a pas reçu l'attention requise par les différentes politiques publiques. Les mesures et initiatives mises en place par le Maroc, telles que l'Initiative nationale pour le développement humain et plusieurs programmes, n'ont pas suffi à éliminer les fortes disparités sociales et la fragilité de la situation sociale. La crise pandémique du Corona-virus depuis 2019 a démontré la fragilité de la situation sociale, d'où la nécessité d'intervenir rapidement pour limiter la détérioration des moyens de subsistance de la population, l'extinction de la classe moyenne et la détérioration croissante des classes fragiles et pauvres. En conséquence, la décision royale de généraliser la protection sociale est considérée comme une étape stratégique majeure dans le but d'améliorer les conditions de vie des citoyens, hommes et femmes.

Ce symposium vise à questionner et responsabiliser les acteurs sociaux et gouvernementaux concernant les moyens de réaliser ce projet immense, ambitieux et nécessaire, ainsi que les contraintes actuelles, la nature du modèle que le gouvernement souhaite mettre en œuvre et les institutions efficaces capables d'atteindre cet objectif.

Le symposium abordera des sujets tels :

- Théorie de l'État social.
- Les politiques publiques sociales.
- L'approche économique de la question sociale.
- Le financement de la protection sociale.
- Le modèle de développement et l'État social.
- La justice sociale dans l'Islam et l'histoire islamique.
- L'aide sociale directe, aide au logement et restrictions d'application.
- Les modèles sociaux dans le monde occidental et le monde arabe.